

موجز مختصر حول منصة تسريع الطاقة المستدامة (SEAP):

برنامج إقليمي لتسريع تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً نحو COP28

الشريك المنفذ: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)

الشركاء: جامعة الدول العربية (LAS)، المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (RCREEE)، مجلس أعمال الطاقة النظيفة (CEBC)، الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA)

البلدان المستفيدة: الجزائر، البحرين، جزر القمر، جيبوتي، مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، موريتانيا، المغرب، عمان، فلسطين، قطر، المملكة العربية السعودية، الصومال، السودان، سوريا، تونس، الإمارات العربية المتحدة، اليمن.

الموازنة التقديرية: 20 مليون دولار

تاريخ بدء المشروع: 2023، وتاريخ الانتهاء: 2030

– من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تم دعم البلدان ذات الالتزامات المناخية في جميع أنحاء المنطقة العربية في عملية تطوير المساهمات المحددة وطنياً وتعزيز الآليات في السنوات الأخيرة، مما أدى إلى زيادة طموح وأهداف تخفيف وخفض الانبعاثات. وع مع التقدم المحرز الآن في مرحلة تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً منذ مؤتمر الأطراف للتغير المناخي COP 27؛ يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتوسيع دعمه لتنفيذ جدول الأعمال بموجب اتفاقية باريس.

– إن الهدف الرئيسي لمنصة تسريع الطاقة المستدامة (SEAP)، الذي تم التخطيط لإطلاقه مع الشركاء تحضيراً لـ COP28 في الإمارات العربية المتحدة، هو مقارنة التحديات والفرص في المنطقة العربية لتسريع الانتقال الطاقى، ودعم التعافي الأخضر من الأزمات التي تواجهها بعض الدول في المنطقة العربية. كما تبين في الاجتماع الأخير لـ COP27 الذي استضافته جمهورية مصر العربية، ويصل المبلغ الإجمالي المتوخى للتمويل اللازم لتنفيذ المساهمات المحددة وطنياً في المنطقة العربية إلى 600 مليار دولار خلال فترة 2023 إلى 2030، مع أولوية رئيسية تتمحور حول المضي قدماً في توسيع نطاق الشراكات والتمويل المبتكر. ومن المتوقع ان يدعم المشروع التنفيذ الموسع للمساهمات المحددة وطنياً والتي تحقق الفوائد المشتركة لأولويات أهداف التنمية المستدامة مثل الفقر والمساواة ما بين الجنسين والسلام، مع تعزيز نتائج مؤتمر COP27 والتحضير لمؤتمر COP28

القادم في الإمارات العربية المتحدة؛ كما تهدف المنصة أيضاً إلى تعزيز الشراكة مع مؤسسات التمويل الدولية والقطاع الخاص من أجل سدّ فجوة التنفيذ في إطار المساهمات المحددة وطنياً وذلك عبر خفض مخاطر الاستثمار في قطاع الطاقة المستدامة. من خلال ذلك، تهدف المبادرة SEAP إلى طرح حلول الطاقة التي لا تعزّز فقط حصّة الحلول الخضراء في مزيج الطاقة في المنطقة، بل تقلّل أيضاً من عدم المساواة في الوصول إلى الطاقة، وتعزّز فرص كسب العيش للنساء، وفرص العمل الخضراء للشباب والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

— تم تصميم الـ SEAP لمواجهة تحديات التحوّل في مجال الطاقة في المنطقة العربية من خلال خفض مخاطر الاستثمارات الجديدة والناشئة وتسريعها في قطاع تكنولوجيا الطاقة النظيفة، انشاء شراكات جديدة مع القطاع الخاص ومؤسسات التمويل الدولية، وتلبية الاحتياجات الخاصة للمجتمعات المتأثرة بالصراعات والنزوح من خلال حلول الطاقة الشمسية اللامركزية. تركز المنصة على قاعدة التعاون القوي القائم على المستويات الإقليمية والوطنية والمحلية ما بين جامعة الدول العربية، والمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومجلس أعمال الطاقة النظيفة والوكالة الدولية للطاقة المتجددة، إلى جانب ذلك فقد صممت المبادرة أيضاً للمحافظة على الزخم الحالي نحو مستقبل خالٍ من الكربون في المنطقة من خلال توسيع نطاق الإجراءات المبتكرة الجديدة لتعزيز السياسات العامة والأطر التنظيمية التي تقلّل من مخاطر تمويل الطاقة المستدامة والاستثمارات من قبل كل من القطاعين العام والخاص. كما وتهدف هذه المنصة إلى تسريع اغتنام الفرص لتطوير استخدام نماذج الأعمال المبتكرة، أدوات السياسة العامة، التقنيات الجديدة والتمويل والاستثمارات بما في ذلك فرص الربط الإقليمي وتقنيات الطاقة المتجددة اللامركزية كوسائل لتعزيز التعافي من الأزمات.

— تعتبر منصة تسريع الطاقة المستدامة (SEAP) مبادرة رائدة تدرج ضمن إطار الخطة الإستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2022-2025). الفقرة الخامسة منها تتعلق بالطاقة لتسريع الانتقال إلى الطاقة المتجددة وزيادة الوصول للطاقة في المجتمعات الفقيرة والنازحة، والفقرة الثالثة منها تتعلق بالصمود بحيث تدعم المجتمعات في بناء المرونة في مواجهة الصدمات والأزمات، بما في ذلك النزاعات والكوارث والأوبئة. تشكل هذه المنصة أيضاً مبادرة إستراتيجية في إطار إستراتيجية الطاقة المستدامة العربية (2022-2030) (ASES) لجامعة الدول العربية والتي تسعى إلى تحقيق النتائج ذاتها بحلول العام 2030. من خلال تحقيق الخطة الإستراتيجية للطاقة المستدامة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ستساعد زيادة الوصول إلى الطاقة النظيفة في الحدّ من الفقر وتقليل عدم المساواة، وخلق وظائف خضراء، وتحسين الخدمات الصحية والتعليم، والمساهمة في تمكين المرأة. على هذا النحو، ستساهم خطة عمل التنمية المستدامة بشكل مباشر في تسريع تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً مع تحقيق الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة بشأن الطاقة، والهدف 13 بشأن العمل المناخي مع فوائد مشتركة واضحة للهدف 1 بشأن الفقر، والهدف 3 بشأن الصحة، والهدف 4 المتعلق بالتعليم، والهدف 5 بشأن المساواة بين الجنسين، والهدف 16 بشأن السلام والأمن وتحويل الطاقة: في حين تُعرف المنطقة العربية باسم عاصمة النفط والغاز في العالم، تنعم المنطقة العربية أيضاً

بأعلى مستويات إشعاع شمسي في العالم. على مدى العقد الماضي، وسّعت المنطقة قدرات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح عشرة أضعاف، وهي زيادة غير مسبوقة في قدرات الطاقة النظيفة. ومع ذلك، فإنّ 2٪ فقط من الطاقة في المنطقة اليوم تأتي من مصادر الطاقة المتجددة. في الوقت نفسه، وفي إطار ASes وNDCs، تسعى بلدان المنطقة للوصول بشكل تراكمي إلى 30 ٪ من مزيج الطاقة في المنطقة من مصادر الطاقة المتجددة بحلول العام 2030. يستلزم هذا الأمر انتقالاً تاريخياً إلى ما بعد الاقتصاد القائم على النفط نحو مستقبل أكثر استدامة. وحيث أنّ نسبة زيادة قدرة الطاقة المتجددة تتفاوت بين دول المنطقة، فلا يزال هناك الكثير للقيام به.

— سيتمّ تطوير السياسات وقدرات التمويل والتكنولوجيا الجديدة ضمن إطار الSEAP. وذلك من أجل مساعدة الدول على تعزيز طموحات المساهمات المحددة وطنياً والمضي قدماً بتنفيذ رؤية COP27 وCOP28، في دول عربية متعددة كالمغرب ومصر وتونس والجزائر والعراق والأردن ولبنان والدول المصدّرة للنفط في الخليج العربي. حيث سيساعد القيام بذلك على تقليل كثافة الطاقة وانبعاثات الكربون، وبالتالي سيساهم في الأهداف العالمية للتخفيف من آثار التغير المناخي، التقليل من الاعتماد على الوقود الأحفوري وتنويع موارد الطاقة نحو تحوّل الطاقة.

— الوصول إلى الطاقة: إضافةً إلى تحقيق أهداف التحول الطاقوي، ستركّز المنصّة أيضاً على ضمان عدم تخلف أحد عن هذا التحوّل، وعلى سدّ فجوة الطاقة للمجتمعات الفقيرة والنازحة. لا يزال حتى اليوم أكثر من 30 مليون شخص محرومين من الوصول المستدام إلى الطاقة، لا سيما في البلدان التي تواجه مستويات متزايدة من الفقر والصراع والنزوح. شهدت المجتمعات المتضررة من النزاعات على وجه الخصوص تدميراً للبنية التحتية للطاقة على مدى العقد الماضي، مما أثر على أهداف التعافي من الأزمات وتطوير مسارات التنمية المستدامة. في الوقت نفسه، تتضمن المساهمات المحددة وطنياً في البلدان التي تعاني من الأزمات في المنطقة، تركيزاً خاصاً على زيادة الطموح لحلول الطاقة الشمسية بطريقة تجلب منافع مشتركة لأهداف تعافي المجتمع والقدرة على الصمود. وبالتالي، سيكون التركيز بشكل خاص في إطار الSEAP على توسيع حلول الطاقة الشمسية لتمكين أهداف التعافي من الأزمات، توفير الخدمات الصحية والتعليمية الحيوية واستعادة سبل العيش للمجتمعات النازحة في أماكن مثل اليمن وسوريا والسودان والصومال وفلسطين وليبيا ولبنان.

— بدعم من المانحين والشركاء الاستراتيجيين، وبغرض إطلاقه في COP 28 في الإمارات العربية المتحدة، ستظهر الSEAP كمنصة جديدة لشراكات تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً في المنطقة لتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه على طريق 2030. تطوير حلول في إطار الإستراتيجية العربية للطاقة المستدامة، تسريع الشراكات والتمويل لتسريع انتقال الطاقة إلى ما بعد الاقتصاد القائم على النفط، ونشر الحلول المحلية لدفع التعافي الأخضر وسد فجوة الطاقة للمجتمعات الفقيرة والنازحة.